عبد المنعم علي عيسى

هل يتسع الوقت لعملية فتح «الرئات» على بعضها؟

نشأت فكرة التقارب السوري – التركي في حمأة معطيات وحقائق أفرزتها التداعيات التي قادت إليها الحرب الأوكرانية، والوكد اليوم أن ذلك الفعل، أي التقارب التركي – السوري، بات يمثل حالة احتياج ومطلب لثلاثي دمشق – موسكو – أنقرة، مع تسجيل حال من التفاوت تجاه نظرة أطراف ذلك الثلاثي نحو الآليات التي يجب اتباعها جنباً إلى جنب مع الأهداف التي يرمي إليها كل حد من حدود المثلث سابق الذكر.

روسيا، موسكو باتت تنظر إلى أنقرة بعد سيل العقوبات الغربية المفروضة عليها، والتي من المقدر لها أن تزداد وتيرتها على وقع الخطوات الروسية الأخيرة المتمثلة بضم المناطق الأربع في أوكرانيا أخيراً، على أنها «الرئة» التي يمكن لها أن تتنفس من خلالها، وفي ذاك فإن تحييد الدور التركي في سورية، أو على الأقل وضعه في قوالب تكون قادرة من خلالها على التحكم بذلك الدور الذي يجب أن يصبح متناغماً مع المرامي الروسية الذاهبة نحو المحافظة على وحدة وسيادة سورية على أراضيها، يصبح فعلاً خادماً لموسكو، في سياق قيام معادلة قوامها تحييد الدور التركي لكن مع الإبقاء على وضع «الرئة» بحالة سليمة قادرة من خلالها على أداء دورها المنوط بها.

تركيا، تجد أنقرة نفسها معنية بقيام مصالحة مع دمشق لاعتبارات تراها ملحة قياساً إلى واقع تركي مأزوم اقتصادياً، والنظرة هنا أن دمشق يمكن لها أن تلعب دور «الرئة» لأنقرة الذي باتت تمثله الأخيرة ودول الخليج التي ذهبت أنقرة نحو فتح باب المصالحات معها قبل نحو عامين، وقياساً أيضاً لوضع نظام ما انفك يرى أن معارضته سائرة في طريق مراكمة الأسباب التي تجعلها قادرة على «زعزعة عرش» العدالة والتنمية» الذي ظل أمده حتى بات ثقيل الوطأة على الواقعين السياسي والاقتصادي التركيين، وفي ذاك يرى هذا الأخير أن دمشق باتت تمثل أيضاً «رافعة» قادرة على تعزيز فرصه بالنجاح عبر «ملف اللاجئين» الذي لا يمكن حله إلا بالتوافق معها، وذاك الملف، سيكون «بيضة القبان» في الصراع الانتخابي الذي سيكون مصيرياً لأطرافه، بل ولتركيا برمتها، هذا إن لم يكن محدداً للكثير من الأحداث الإقليمية التي ستعقبه، حيث من الثابت أن تغيراً محتملاً للمشهد في تركيا سيقود نحو تغيرات دراماتيكية في المنطقة من النوع الذي لا يشجع على الاستقرار النسبي الحاصل راهناً والذي طال الأمد حتى أستقر على ما هو عليه.

سورية، ترى دمشق أن حل أزمتها لا يمكن له أن يصبح واقعاً من دون التقارب مع أنقرة الذي تراه فعلاً أشبه بالقبض على الجمر الذي لا بديل من القبض عليه، لكنها تضع في حساباتها أيضاً أن ثمة مكاسب، غير قليلة، يمكن لها أن تتولد بمجرد لقاء رئيسي البلدين الذي سيرسم صورة لا ليس في قدراتها سواء أكان بالنسبة لشارع اهتزت الصورة لدى شرائح وازنة منه، أم كان بالنسبة لدولوتها السياسية التي سترمز للكثير، فالقلق المفترض، سوف يمثل تغييراً شاملاً لصورة الصراع الدائر منذ نحو إحدى عشرة سنة كانت أنقرة تمارس فيها دور «المطرقة» الذاهبة نحو إحداث «التفتيت الذري» للخلايا المكونة للنسيج السوري تمهيداً لـ«ابتلاع» الجغرافيا السورية أو ما تتيحه الظروف لابتلاعها، واللقاء المفترض، سيعني تلقائياً أن ذلك المشروع قد انكسر وباعتراف صادر عن رأس الحربة فيه، ولذاك أثره الذي يتعدى حدود الراهن ليطول المديات المتوسطة والبعيدة، صحيح أن دون ذلك أثمان ليست بالقليلة، أقلها المطالب التركية التي راجت حولها تقارير مفادها أن أنقرة قد تذهب إلى مطلب يقضي بإعتراف دمشق بـ«شرعية» الوجود التركي على الأراضي السورية أسوة بنظيريه الروسي والإيراني اللذين يجمعهما مع أنقرة «مسار أستانا»!

وبات من الراجح إذا ما وصل التقارب السوري – التركي إلى خواتيمه المرجوة أن يصبح الحدد لإيجاد تسوية شاملة للأزمة السورية هو «مسار أستانا»، الذي بلغ سنيئه الخمس، لكن الصحيح أيضاً أن المكاسب، وبكل المقاييس، تتعدى كم الأثمان الذي لا يقف عند هذا الأخير بالتأكيد.

وفق هذه السردية السابقة يمكن النظر إلى مسار التقارب السوري – التركي على أنه أقرب ما يكون لمحاولة روسية تهدف إلى فتح «الرئات» الثلاث على بعضها بعضاً، بكل القضاءات التي تتمتع كل واحدة منها على حدة، في ظل ظروف عصيبة أكثر ما يميزها هو «نقص الأكسجين» الذي باتت تعاني منه تلك الرئات الثلاث، ومشكلة الفكرة، التي قد تكون ناجحة فيما لو حسنت النيات، أن الوقت بات ضاغطاً عليها، بمعنى أن ما يفصلنا عن ١٨ حزيران ٢٠٢٣ اليوم الذي ستتحدد فيها مصائرها، لا يزيد عن ثمانية أشهر، وهو وقت قصير نسبياً قد لا يتيح المجال لحل الكثير من العقد اللازمة لإتمام عملية فتح الرئات آنفة الذكر.

خلاصة يمكن القول: إن عصب الفكرة التي تتبناها موسكو يقوم على بقاء رجب طيب أردوغان في السلطة، والبديل عنه سوف يدخل تلك الفكرة، بل روسيا برمتها، في متاهات لا تتشابه مع تلك التي نراها الآن، فحكومة بديلة لحكومة أردوغان، سوف تمضي بالتأكيد نحو حضن «الناتو» في مواجهة المشروع الروسي، وسوف يكون لزاماً عليها «تمزيق» كل موروث العهد الذي سبقها بما فيه خطواته التي يحاول أن يخطوها الآن باتجاه دمشق.

العراق يحبط مخططاً لإقامة أكبر معسكر للدواعش على الحدود مع سورية

أعلن العراق أمس عن إحباطه مخططاً لإنشاء أكبر معسكر سري لتنظيم داعش الإرهابي في المناطق الغربية من الشريط الحدودي مع سورية، وكشف أنه عبارة عن نفق سري يضم العديد من المواقع المخفية تحت الأرض.

وقال مصدر في قيادة «الحشد الشعبي العراقي بمحافظة الأنبار حسب وكالة المعلومة» للأنباء: إن «قوات الحشد الشعبي نفذت عملية أمنية استباقية استهدفت منطقة وادي الشدة في صحراء قضاء راوه غرب الأنبار، على خلفية ورود معلومات استخباراتية تفيد بنية بقايا داعش إنشاء أكبر معسكر سري لمسلحي التنظيم الإجرامي في تلك المنطقة».

وأضاف المصدر: إن المعسكر عبارة عن نفق سري يضم ١٤ موقعاً مخفياً تحت الأرض ويقع على مقربة من منطقة الرمانة التابعة لقضاء القائم القريبة من الشريط الحدودي مع سورية، مشيراً إلى أن اختيار المكان هو لتسهيل عملية تدفق الإرهابيين من العمق السوري باتجاه المعسكر المزمع إقامته.

وأوضح أن مصادر استخباراتية أعلمت قيادات الحشد بنية التنظيم إنشاء النفق الذي منح أي نشاطات للتنظيم بالقرب من مكان المعسكر خشية من الاستدلاء عليه من القوات الأمنية».

وأكد أن مسلحي داعش قاموا بإنشاء عدد من السواتر الترابية حول المكان لمزمع إقامته، إلا أن يقظة القوات الأمنية حالت دون ذلك وتم إحباط أكبر مخطط لإنشاء معسكر للتنظيم يدير العمليات الإرهابية في محافظات العراق.

يشار إلى أن مسلحي تنظيم داعش ينتشرون في المناطق الشرقية من سورية المحاذية للحدود العراقية وينسقون باستمرار عبر هذه الحدود البالغ طولها ٦١٠ كم من سورية إلى العراق وبالعكس.

وكالات

الفساد على أشده لدى «قسد».. تعيينات وهميّة وموازنات لمشروعات مُنفذة

كشفت مصادر عن تفشي ظاهرة الفساد على نطاق واسع في المناطق التي تسيطر عليها ميليشيات «قوات سورية الديمقراطية – قسد» في شرق وشمال شرق سورية ولاسيما القطاع الصحي، إذ يستغل عدد من الموظفين التابعين لـ«قسد» وظائفهم لنهب الأموال في إطار المحسوبيات، ما أدى إلى تردي الأوضاع الصحية في هذه المناطق.

وحسب المصادر، فإن موازنة الصحة التي خصصتها «قسد» والبالغة ١.٣ مليون دولار «لراكز صحية في ريف دير الزور الغربي تذهب لمشاريع قائمة بالأساس، وذلك بالاتفاق مع مسؤول ما تسمى «لجنة الصحة»، بالريف المذكور المدعو محمد السالم ومتعهدين من أبناء بلدته يُعطون المناقصات، مقابل حصص يحصل عليها السالم وشخص آخر، وذلك وفق ما نقل موقع «آثر برس» الإلكتروني.

وذكرت المصادر أن من بين هؤلاء المتعهدين كلاً من إسماعيل المعزي، وزايد الحيري، وهما من بلدة الصعوة مسقط رأس السالم بالريف الغربي. وعلى هذا الصعيد تشكو المراكز الصحية هناك انعدام الكوادر المختصة من أطباء وممرضين، إذ يعمل في مستوصف «الحوايج» ٣٠ موظفاً كلهم يؤدون عملاً إدارياً أو جرى تعيينهم حراساً ومستخدمين، ولا يوجد فيه سوى ممرض واحد.

تفشي ظاهرة الفساد على نطاق واسع في المناطق التي تسيطر عليها ميليشيات «قوات سورية الديمقراطية – قسد» في شرق وشمال شرق سورية (عن الانترنت)

وأوضحت المصادر أن تلك المراكز الموجودة في بلدات «الهرموشية، الصعوة، الحوايج، شقرا، ومحيميدة» واقعة تحت «نزوات» السالم الذي يقوم بنهب مخصصاتها من الأدوية للمتاجرة بها، أو منع وصولها بكاملها حسب شخص إدارة المركز، فإن لم يكن موالياً له يتم وضعه تحت ضغط الأهالي لتحميله مسؤولية عدم توفر الأدوية، ومن ثم عزله عن إدارة المركز الصحي، بينما تُسجل الأدوية ورقياً فقط، لتذهب نقلاتها لجيب السالم وشركاه له في «لجنة الصحة».

وتخضع التعيينات في المواقع الصحية التابعة لإدارة «قسد» وفق المصادر لمن يدفع، مع تفضيل صلات القرابة كأولوية. إذ تزخر مواقع كهذه كما أغلب الجهات الخدمية بأسماء عاملين وهميين، يجري قبض رواتبهم من المعنيين بالشأن الصحي من دون أي وجود لهم على أرض الواقع، والأمر ينطبق على تعيينات المنظمات الدولية الناشطة في تلك المناطق.

وتعيد هذه المعلومات إلى الأذهان ممارسات قوات الاحتلالين الأميركي والتركي ومرتزقتهما في مناطق انتشارهما في شمال وشمال شرق سورية والقائمة على التنكيل بالأهالي وتلفيق تهم واهية بغية ابتزازهم مالياً والاستيلاء على ممتلكاتهم إضافة إلى سرقة ثرواتهم من موارد طبيعية ولاسيما القمح والنفط والغاز بهدف حرمان مواطني هذه المناطق منها والمتاجرة بها عبر وسطاء وسماسرة غرباء.

وكالات

أستراليا وهولندا تعملان على إعادة العشرات من نساء وأطفال الداعش من «الهول» و«الربيع»

أستراليا تعمل على خطط لإعادة أكثر من ٢٠ شخصاً من مواطنيها من النساء والأطفال الذين انضموا سابقاً إلى تنظيم داعش (عن الانترنت)

أعلنت أستراليا، أمس، أنها تعمل على خطط لإعادة أكثر من ٢٠ شخصاً من مواطنيها من النساء والأطفال، الذين انضموا سابقاً إلى تنظيم داعش الإرهابي، من مخيمي «الهول» و«الربيع» في ريف الحسكة الذي تسيطر عليهما ميليشيات «قوات سورية الديمقراطية– قسد»، وينقُس الوقت تعمل هولندا لإعادة ٤١ امرأة وطفلاً من نساء وأولاد الدواعش من تلك المخيمات.

ونقلت مواقع إلكترونية معارضة عن صحيفة «الغارديان» البريطانية، قولها: إن «أستراليا ستعيد أكثر من ٢٠ شخصاً من مواطنيها، في المخيم التي تسيطر عليها «قسد» معظمهم من الأطفال، لكنها لن تخرج جميع الأستراليين من المعسكرات فوراً»، متوقعة إجراء عمليات أخرى في الأشهر المقبلة.

وأشارت الصحيفة إلى أنه «ما زال أكثر من ٢٠ امرأة أسترالية وأكثر من ٤٠ طفلاً من أرامل وأطفال مسلحي تنظيم داعش الفتكي أو المسجونين، داخل مخيمي «الهول» و«الربيع».

وأوضحت الصحيفة، أن العديد من النساء المحتجزات في المخيمات، قد أكرهن أو خدعن للسفر إلى سورية، من أزواجهن الذين قد قتلوا سابقاً، وأنهن مستعدات للخضوع لأوامر الرقابة الحكومية إذا جرى إعادتهن، وأن معظم الأطفال الأستراليين المحتجزين حالياً، هم دون عمر السادسة، حيث ولد العديد منهم داخل المخيمات.

ونقلت «الغارديان» عن المتحدثة باسم وزارة الداخلية الأسترالية، كلير أونيدل: أن الأولوية القصوى للحكومة الأسترالية هي حماية الأستراليين والمصالح الوطنية الأسترالية، بناء على نصائح الأمن القومي، وبالنظر إلى الطبيعة الحساسة للمسائل المعنية، فلن يكون من المناسب تقديم المزيد من التعليقات، لكن الصحيفة أكدت من مصادر متعددة أن مهمة الإنقاذ وشيكة.

ويحتجز معظم الأستراليين، بينهم ٤٤ طفلاً، في مخيم «ربيع» القريب من الحدود العراقية، والذي يعتبر أخطر أماكنا من «الهول»، وفق إحصائيات عدد الضحايا في كلا المخيمين، لكن سوء التغذية، وانتشار الأمراض، والعنف من الأمور الشائعة في الحسكة «الربيع».

وتأتي الأنباء عن عملية أستراليا لإعادة رعاياها، بعد عدة حوادث وقع فيها أشخاص أستراليون ضحايا داخل المخيمين، ففي تموز الماضي، أبلغت أسرة الشاب المولود في سيدني، يوسف زهاب، أنه توفي لأسباب غير مؤكدة، حيث سبق أن أصيب بالسل، وأرسل نداءات للمساعدة أثناء حصار داعش لسجن «الصناعة» في مدينة الحسكة، في بداية عام الحالي.

وفي عام ٢٠٢١، انهارت فتاة أسترالية تبلغ من العمر ١١ عاماً بسبب سوء التغذية في مخيم «الربيع»، في حين في عام ٢٠٢٠، عانت فتاة أسترالية تبلغ من العمر ثلاث سنوات من إصابة صقيع شديدة في أصابعها خلال الشتاء.

وفي عام ٢٠١٩، أطلقت أستراليا مهمة إنقاذ سرية من المخيمات، لإعادة ضانية أيتام أستراليين، من بينهم مراهقة حامل، لكن مؤذ ذلك الوقت، رفضت الحكومة إعادة أي شخص آخر إلى الوطن متذرعة بمخاوف أمنية.

مجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة وجه في نيسان الماضي، رسالة إلى الحكومة الأسترالية؛ حول قلقها بشأن ٤٦ مواطناً أسترالياً، بينهم ٣٠ طفلاً في المخيمات التي تسيطر عليها «قسد».

وفي السياق نقلت وكالة «نورث برس» التابعة لميليشيات «قسد» عن قناة «آر تي إل» الهولندية، أن السلطات الهولندية تعمل على خطة لإعادة دفعة كبيرة من نساء مسلحي تنظيم داعش برفقة أطفالهن، من مخيمات «قسد».

وكشفت القناة عن أن عملية استعادة النساء، ستمثل الدفعة الأكبر على الإطلاق لتشمل ٤١ امرأة وطفلاً من مناطق سيطرة «قسد».

وأثارت قضية إعادة نساء وأطفال داعش نقاشات سياسية ساخنة في مجلس الوزراء الهولندي، انتهت بالموافقة تحت الضغط على إعادتهن وفق خطط وجداول زمنية.

وجميع نساء هذه الدفعة وعددهن ١٢ امرأة، يحملن الجنسية الهولندية، ومقيمات في مخيمات في شمال سورية، مع أطفالهن وعددهم ٢٩، في حين تتوزع الهولنديات بين مخيمي «الهول» و«الربيع».

وفي أيار الماضي حكمت المحكمة الهولندية: أنه «حال لم يتمّ إعادة النساء، سيتمّ إيقاف القضايا الجنائية ضدهن، ووضع القاضي مهلة أمام الحكومة لتنفيذ الإجراء، مدّة أربعة أشهر.

وعادةً عند وصول الدفعات إلى هولندا، يتمّ حبس كل امرأة في جناح خاص للأرهابيين في السجن: ليُقفَ لاحقاً أمام المحكمة، في حين يتمّ وضع الأطفال تحت الإشراف في دور رعاية.

وأعادت هولندا عدداً من رعاياها في سورية على دفعات؛ لكن لم تكن بهذا الحجم الذي يتمّ الحديث عنه مؤخراً، حيث تمّ في العام الماضي إعادة امرأة هولندية كانت منضمة لتنظيم داعش مع طفليها، لمقاضاتها في قضية تورُّطها مع الإرهاب.

ووفقاً لتقارير هولندية، سافر نحو ٣٠٠ شخص من هولندا، إلى العراق وسورية، النساء منهم معظمهن مع أطفالهن الآن في مخيمات للنساء، في حين يقبع الرجال منهم في مراكز احتجاز في «قسد».

يذكر أن ألمانيا أعادت ٩١ شخصاً من مواطنيها في سورية، وفرنسا ٨٦ شخصاً، والولايات المتحدة ٢٦ شخصاً، كما أعادت كازاخستان أكثر من ٧٠٠ شخص من مواطنيها، بينما أعادت روسيا حتى شباط الماضي ٢٤٤ طفلاً، في حين أعادت كوسوفو أكثر من ٢٠٠شخص، في وقت تدير فرنسا حالياً عملية لإعادة مواطنيها، بمن فيهم الأيتام.

وكالات

لتخليص «قسد» من عبئه.. مشروع في «الكونغرس» لإغلاق «مخيم الهول»

طرح مشروعون ديمقراطيون وجمهوريون في الكونغرس الأميركي، مشروع قانون من شأنه إغلاق «مخيم الهول» الذي تديره ميليشيات «قوات سورية الديمقراطية– قسد» بريف الحسكة الشرقي وتحتجز فيه الآلاف من أسر عواتل تنظيم داعش الإرهابي من جنسيات مختلفة، وذلك بغية الخلاص من الفلتان الأمني في داخله والذي يشكل عبئاً كبيراً على الميليشيات.

وأفادت تقارير صحفية، بأن المشروع الذي قدمه المشرعون يسعى لمعالجة أزمة المهجرين السوريين والحد من تنامي تنظيم داعش في سورية؟!

ووفقاً للتقارير، فإن المشروع يهدف إلى التطرق للأزمة الإنسانية والأمنية المتزايدة في مخيمات للمعتقلين والمهجرين في سورية، ويخص بالذكر مخيم الهول».

وأكد القاضان على المشروع، السيناتورة الديمقراطية جين شاهين والجمهوري لينسي غراهام، أن غياب الرعاية الطبية والمياه النظيفة والصرف الصحي يسهم في تفاقم الأزمة الإنسانية والأمنية في المخيمات.

وأعرب المشرعان عن تخوفهما من بسط تنظيم داعش سيطرته على هذه المخيمات، مشيرين إلى العملية التي نفّذتها ميليشيات «قسد» بدعم من قوات الاحتلال الأميركي في ١٨ من الشهر الماضي والتي أدت إلى «اعتقال ٣٠٠ داعشي، وتحرير ٦ نساء من العبودية».

وفي السابع عشر من أيلول الماضي، أعلنت ميليشيات «قسد» انتهاء عمليتها الأمنية التي نفذتها في «مخيم الهول»، على مدى أكثر من بضعة أسابيع بهدف تمشيط المخيم، وفصل أقسامه بعضها عن بعض.

وأفادت «قسد» في بيان حينها، بـ«انتهاء العملية الأمنية بتوقيف ٢٢٦ شخصاً من بينهم ٣٦ امرأة متشددة شاركن في جرائم القتل والترهيب التي شهدها المخيم في الأشهر الأخيرة».

وشدد شاهين وغراهام على أهمية تخصيص مساعدات إنسانية وإشراف أمني على هذه المخيمات، لاحتواء المشكلات التي تواجهها والاستثمار بجهود طويلة الأمد لمكافحة التشدد وترحيل القاطنين فيها.

وذكّر المشرعان بحديث قائد القيادة الوسطى الجنرال مايكل كوريلا، عن تداعيات الأزمة في المخيمات، عندما قال: إنه «في حال عدم معالجة المشكلات الموجودة فيها حالياً فسوف تنجم عنها كارثة إنسانية وإن واشنطن ترى تهديداً لأن آلاف المعتقلين يمثلون جيشاً ناشأ لداعش».

وقالت شاهين: «لا يمكننا تجاهل هذه الأزمة المتزايدة من دون المخاطرة بعودة إيديولوجية داعش الموجودة حالياً في مخيمات الهول».

مشروع القانون المطروح سيحرص على وجود مسؤول رفيع المستوى في وزارة الخارجية لقيادة جهودنا والعمل على إغلاق المخيمات والتطرق للأزمة الإنسانية والأمنية هناك وجمع الدعم الدولي الذي نحتاج إليه للتحقق من هزيمة داعش بشكل مستديم»!.

وأشارت إلى أن الكونغرس سبق وأقر تعيين منسق لشؤون معتقلي داعش في وزارة الخارجية، لكن صلاحية التعيين انتهت بنهاية العام الماضي، مشددةً على ضرورة تجديده.

من جهته أعرب غراهام، عن قلقه الشديد من استعادة داعش نفوذه في سورية وتهديد الإرهاب المستمر في الشرق الأوسط.

وأضاف: «لقد زرت مخيم الهول للاجئين هذا الصيف، ولسوء الحظ يمكنني أن أؤكد أن الوضع الميداني هناك يزداد خطورة».

وشدد على أهمية المشروع المطروح في معالجة التحديات المرتبطة «بالترحيل والمحاكمة ومن ثم إغلاق مخيم الهول»، مشيراً إلى أن خطوات من هذا النوع سوف تحد من انتشار التطرف في المخيم وتؤمن ما أسماها «سلامة الولايات المتحدة من خلال العمل على منع تنظيم داعش من العودة وتعزيز وجوده».

ووفقاً للتقارير، فإن مشروع القانون المطروح يسعى إلى فرض عدة خطوات تتمثل بتحديد سياسة الولايات المتحدة بترحيل ومحاكمة قاطني المخيمات «في حال صح ذلك»، بهدف إغلاقها بأسرع وقت ممكن، وتجديد مهمة المنسق الخاص لشؤون معتقلي تنظيم داعش إلى نهاية عام ٢٠٢٥، وتعزيز منصبه ليصبح كبير المنسقين وتوسيع مهمته لتشمل كل قاطني المخيمات وليس المسلحين التابعين للتنظيم فحسب، بالإضافة إلى تطوير إستراتيجية بين الوكالات لمعالجة أزمة المخيمات، خصوصاً فيما يتعلق بالتحديات الإنسانية والأمنية وجهود الترحيل والمحاكمة، ووضع تقرير سنوي متكامل لعرض التقدم المرتبط بالإستراتيجية المطلوبة والسياسة المتعددة.

ويرى مراقبون أن طرح مشروع القانون في الكونغرس الأميركي، يأتي بهدف التخلص من عبئ مخيم «الهول» الذي تعجز ميليشيات «قسد» المدعومة من قوات الاحتلال الأميركي عن ضبطه ويشكل عبئاً كبيراً عليها. وتحتجز «قسد» في مخيماتها شمال شرق البلاد والتي يعد «الهول» أبرزها، إضافة إلى نازحين سوريين وعراقيين، آلافاً من عوائل مسلحي تنظيم داعش بينهم الكثير من الأجانب الذين ترفض بلدانهم الأصلية استعادتهم خوفاً من أن يرتد عليها إرهابهم، بعدما قدمت تلك الدول الدعم لهم في سورية.

وكالات

الجعفري أكد ضرورة تعزيز التعاون المشترك بين البلدين على جميع المستويات

المقداد: نثمن موقف الهند الرافض للإجراءات القسرية المفروضة على سورية

سيلفا رزوق

أعرب وزير الخارجية والمغتربين فيصل المقداد عن امتنان الشعب السوري لمواقف الهند الصديقة حكومةً وشعباً، الداعمة لسورية في حربها ضد الإرهاب، مثمناً موقف الهند الرافض لإجراءات الاقتصادية القسرية الأحادية الجانب المفروضة على الشعب السوري بشكل لا إنساني.

وخلال لقائه معاون وزير الخارجية الهندي أوصاف سيد والوفد المرافق، بحث الجانبان وفق بيان حصلت «الوطن» على نسخة منه العلاقات الثنائية بين البلدين، وسبل تطويرها وتعزيزها في مختلف المجالات.

وأشار المقداد إلى أهمية هذه الزيارة التي تأتي في إطار إطلاق المعسكر الثاني الخاص بتركيب الأطراف الصناعية، وما يعكسه هذا المعسكر من عمق إنساني للعلاقات بين الشعبين الصديقين، وللدور الداعم الذي تقوم به الهند لسورية في هذا القطاع وغيره، معرباً عن امتنان الشعب السوري لمواقف الهند الصديقة حكومةً وشعباً، الداعمة لسورية في حربها ضد الإرهاب.

وتحدث المقداد عن الصعوبات التي تواجه سورية في المجالات الاقتصادية، نتيجة الإرهاب والإجراءات الاقتصادية القسرية الأحادية الجانب المفروضة على الشعب السوري بشكل لا إنساني، مثمناً موقف الهند الرافض لهذه الإجراءات غير القانونية.

وأشار إلى التحديات التي يفرضها وجود الاحتلال الأميركي وسرقته منابع الثروات السورية في منطقة الجزيرة والدعم الذي يقدمه هذا الاحتلال لمجموعات الإرهابية، وما يتركه ذلك من آثار سلبية على الأمن والاستقرار في المنطقة.

بدوره استعرض معاون وزير الخارجية الهندي مختلف جوانب التعاون الثنائي بين البلدين في المجالات الاقتصادية والثقافية والتعليمية والتجارية والسياسية، مشيراً إلى ضرورة زيادة تطوير العلاقات بما يحقق تطلعات الشعبين الصديقين.

وجدد سيد، موقف بلاده الداعم لسورية متوماً بدورها المهم والمعهود على مستوى المنطقة.

بدوره وخلال لقائه معاون وزير الخارجية الهندي، أكد نائب وزير الخارجية والمغتربين بشار الجعفري، حسب بيان حصلت «الوطن» على نسخة منه، عمق العلاقات الثنائية بين سورية والهند، وضرورة تعزيزها بما يخدم المصالح الهندية، وعن العلاقات السياسية المميزة على الصعيد الثنائي بين البلدين، ووقوفها إلى جانب بعضهما بعضاً في العديد من القضايا السياسية والمدنية، إضافة إلى تعاونهما وتنسيقهما في المحافل الدولية، لتعزيز قضاياهما، والحفاظ على حقوق ومصالح البلدان النامية.

من جهته، شدد سيد على تضامن وتعاضد بلاده مع الشعب السوري في مواجهته للتحديات الراهنة التي خلفتها الحرب الإرهابية على سورية، والتداعيات السلبية التي سببتها أزمة «كوفيد ١٩».

واستعرض سيد عدداً من القضايا المتوقع تنفيذها مستقبلاً بين سورية والهند، ولاسيما في المجالات الثقافية والصحية والثقافية والعلمية والفنية، مشيراً إلى «قيام الحكومة الهندية بتقديم منح لتمويل وتنفيذ مشاريع ذات طابع إنساني، تشمل توريد أطراف اصطناعية، وتجهيزات لذوي الإعاقة، حيث سيتم اليوم (أمس الأحد) افتتاح المعسكر الثاني لتركيب الأطراف الاصطناعية من قبل جمعية مهاويرا الهندية لتأهيل المعوقين بالتعاون مع وزارة الشؤون الاجتماعية».

حضر اللقاء مدير إدارة الشؤون العربية سفير سورية السابق في الهند رياض عباس، ومدير إدارة المراسم السفير عنفوان النائب، ومدير إدارة الشؤون الأفروآسيوية رامز الراعي، ومديرة الإعلام وريف الحلبي، ونزار كبيبو من مكتب النائب، والقائم بالأعمال في السفارة الهندية في دمشق ساتندر كومار بداف.

وزير الخارجية والمغتربين فيصل المقداد خلال لقائه معاون وزير الخارجية الهندي أوصاف سيد والوفد المرافق (ت: مصطفى سالم)

المشتركة للشعبين الصديقين.

وأشار الجعفري إلى ضرورة تعزيز التعاون المشترك بين البلدين على جميع المستويات، معرباً عن تقديره لمواقف الهند الداعمة لسورية في حربها ضد الإرهاب، وعن عنفوان الشعب السوري في مواجهته الفترة الماضية لمواجهة تداعيات الحرب الإرهابية وأزمة فيروس «كوفيد ١٩».

وتحدث الجعفري عن الروابط الحضارية القديمة التي تتمتع بها العلاقات السورية الهندية، وعن العلاقات السياسية المميزة على الصعيد الثنائي بين البلدين، ووقوفهما إلى جانب بعضهما بعضاً في العديد من القضايا السياسية والمدنية، إضافة إلى تعاونهما وتنسيقهما في المحافل الدولية، لتعزيز قضاياهما، والحفاظ على حقوق ومصالح البلدان النامية.

من جهته، شدد سيد على تضامن وتعاضد بلاده مع الشعب السوري في مواجهته للتحديات الراهنة التي خلفتها الحرب الإرهابية على سورية، والتداعيات السلبية التي سببتها أزمة «كوفيد ١٩».

واستعرض سيد عدداً من القضايا المتوقع تنفيذها مستقبلاً بين سورية والهند، ولاسيما في المجالات الثقافية والصحية والثقافية والعلمية والفنية، مشيراً إلى «قيام الحكومة الهندية بتقديم منح لتمويل وتنفيذ مشاريع ذات طابع إنساني، تشمل توريد أطراف اصطناعية، وتجهيزات لذوي الإعاقة، حيث سيتم اليوم (أمس الأحد) افتتاح المعسكر الثاني لتركيب الأطراف الاصطناعية من قبل جمعية مهاويرا الهندية لتأهيل المعوقين بالتعاون مع وزارة الشؤون الاجتماعية».

حضر اللقاء مدير إدارة الشؤون العربية سفير سورية السابق في الهند رياض عباس، ومدير إدارة المراسم السفير عنفوان النائب، ومدير إدارة الشؤون الأفروآسيوية رامز الراعي، ومديرة الإعلام وريف الحلبي، ونزار كبيبو من مكتب النائب، والقائم بالأعمال في السفارة الهندية في دمشق ساتندر كومار بداف.

استهداف عربة للاحتلال التركي ومقتل أحد عسكرييه

الجيش يدمر خط إمداد الإرهابيين إلى «كبانة»

الجيش السوري قضى على العديد من مسلحي تنظيم داعش الإرهابي في البادية الشرقية (عن الانترنت)

حماة- محمد أحمد خبازي

دمشق- الوطن- وكالات

دمر الجيش العربي السوري، أمس، مواقع لتنظيم «جبهة النصرة» الإرهابي وحلفائه في منطقة «خفض التصعيد» شمال غرب البلاد، ومن بينها محور حلوز وكفربدين في ريف جسر الشغور بإدلب والذي يعد خط إمداد للإرهابيين إلى محور كبانة في ريف اللاذقية، وذلك رداً على خروقاتهم لاتفاق وقف إطلاق النار في المنطقة، في حين قضت وحدات منه على العديد من مسلحي تنظيم داعش الإرهابي في البادية الشرقية، على حين حمت الاحتلال التركي اعتداءاته على ريف الحسكة، في وقت قتل فيه أحد عسكرييه بقصف صاروخي على ريف حلب الشمالي.

وأوضح مصدر ميداني لـ«الوطن»، أن وحدات الجيش العاملة في ريف حماة الشمالي، وجهت صباح أمس رشقات مدفعية إلى مواقع الإرهابيين في قلميدين والعنكاوي والشيخ سنديان بسهل الغاب الشمالي الغربي، في حين استهدفت الوحدات العاملة بريف إدلب مقار لمسلحي «النصرة» في الفطيرة وفليفل وسفوهن وسان وبينين وحرش بينين بمنطقة جبل الزاوية بريف إدلب الجنوبي، إضافة إلى مواقع لهم في محور حلوز وكفربدين في ريف جسر الشغور غرب إدلب، الذي يعد خط إمداد للإرهابيين إلى محور كبانة في ريف اللاذقية، وذلك رداً على خروقاتهم في منطقة «خفض التصعيد» واعتدائهم بقذائف صاروخية على نقاط عسكرية للجيش بريف إدلب الشرقي.

وأكد المصدر، أن ضربات الجيش حققت أهدافها بتدمير المواقع المستهدفة والقضاء على الإرهابيين المتمركزين فيها.

بدورها، ذكرت مصادر إعلامية معارضة، أن وحدات الجيش العربي السوري استهدفت براجمات الصواريخ مواقع لما تسمى غرفة عمليات «الفتح المبين» التي يقودها تنظيم «النصرة» على طريق يصل بين ريف إدلب الغربي وريف اللاذقية، واستهدفت بعض القذائف قريتي حلوز وكفربدين في ريف جسر الشغور، بريف إدلب الغربي، التي تعتبر خط إمداد لمحور كبانة في ريف اللاذقية تستخدمه المجموعات الإرهابية المسلحة.

وفي البادية الشرقية، أوقعت وحدات الجيش أمس العديد من المواعش قتلى خلال مواصلتها عملياتها العسكرية بقصف صاروخي على ريف حلب الشمالي، التنظيم الإرهابي، بغية تطهيرها وتثبيت الأمن فيها، وذلك حسب قول مصدر ميداني لـ«الوطن».

في المقابل، جددت قوات الاحتلال التركي اعتداءاتها على ريف الحسكة الشمالي الغربي، مستهدفة بقصف مدفعي منازل المدنيين ومواقع لميليشيات «قوات سورية الديمقراطية– قسد».

وحسب مصادر إعلامية معارضة، تعرضت قرية تل الثيرن غرب ناحية تل تمر، بمحاذاة الطريق الدولية «M4»، شمال غرب الحسكة، صباح أمس، لقصف عنيف بالمدفعية الثقيلة نفذته قوات الاحتلال التركي، طال مواقع لـ «قسد» وممتلكات الأهالي في القرية، ما أسفر عن أضرار كبيرة بمنازل المدنيين والبنى التحتية، من دون ورود معلومات عن خسائر بشرية.

وأول من أمس، قضى الاحتلال التركي ومرتزقته الإرهابيون قرى بريف الحسكة الشمالي الغربي، ما تسبب بخروج محطة تحويل الكهرباء في ناحية تل تمر مجدداً عن الخدمة، لتعديها ورشات الشركة العامة لكهرباء الحسكة أمس إلى الخدمة بعد إنهاء أعمال إصلاح خط التوتر الكهربائي (٦٦ ك ف) المغذي للمحطة، وذلك حسبما نقلت وكالة «سانا» عن مدير شركة كهرباء الحسكة أنور عكلة.

من جهة ثانية، قتل أحد عسكريي النظام التركي إثر استهداف سيارة عسكرية للاحتلال في ريف حلب وفق المصادر الإعلامية المعارضة التي أوضحت أنه تم بعد منتصف ليل السبت–الأحد، استهداف سيارة للاحتلال التركي بصاروخ موجه، على محور قرية عبلة التابعة لمدينة الباب المحتلة بريف حلب الشرقي.

ورداً على ذلك، قصفت طائرة مسيّرة تركية بالصواريخ قرية البيلونة وأطراف مدينة تل رفعت شمال حلب ضمن مناطق انتشار «قسد»، لتدور بعد ذلك اشتباكات عنيفة استخدمت خلالها الأسلحة الر